مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل تحديات الحراك الراهن2011

الدكتور: عمراني كربوسة
أستاذ محاضر "ب" - قسم العلوم السياسية -
- جامعة محمد خيضر- بسكرة

ملخص:

صنعت الدول العربية الحدث على الساحة الإقليمية والدولية، عندما خرجت شعوبها على نطاق واسع رافعة شعارات أبرزها؛ " الشعب يريد إسقاط النظام"، العبارة الأكثر تداولا ورواجا في مختلف الميادين والساحات العربية كميدان التحرير في مصر وميدان اللؤلؤة في البحرين...وفعلا سقطت الأنظمة العربية الواحد تلوى الآخر من زين العابدين بن علي في تونس إلى حسني مبارك في مصر وهكذا....، لكن التحدي الأكبر لتلك الشعوب وحكامها الجدد هو مدى إمكانية إقامة أنظمة سياسية مستقرة تعيد الكرامة والعزة للمواطن العربي والتي سلبتها منه الأنظمة الديكتاتورية لعقود من الزمن. فمستقبل دول الحراك مرهون بمدى تبني الخيار الديمقراطي والحكم الراشد القائم أساسا على شراكة بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، حتى وان كان ذلك يتطلب سنوات أو عقود من الزمن، "لان أسهل شيء هو هدم النظام القائم، ولكن الأصعب هو بناء نظام سياسي جديد".

Abstract:

Arab States made an event on regional and international arena , when their people came out en masse raise the slogan : "the people want the overthrow of the regime " , the phrase most active and popular in various fields and Arab arenas as an arena Liberation in Egypt and the Pearl Square in Bahrain ... and actually the Arab regimes fall from Zine El Abidine Ben Ali in Tunisia to Hosni Mubarak in Egypt , and so on .... but the biggest challenge for those peoples and new rulers is the possibility of the establishment of political systems stable restore dignity and pride of the Arab citizen and that been stolen from dictatorial regimes for decades , the future of the countries of mobility depend on the adoption of democratic choice and good governance based mainly on the partnership between the state and civil society and the private sector , even if it takes years or decades , "because the easiest thing is to demolish the existing system , but the most difficult is to build a new political system ."

مقـــــدمـة

شهدت المنطقة العربية أواخر 2010 وبداية 2011 جملة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...، عرفت "باسم الربيع العربي"، وهدا طبعا بعد عقود من "الاستقرار الوهمي" إن صح التعبير، الذي ميزه الصفة الاستبدادية عند غالبية النظم السياسية العربية التي استخدمت عديد الآليات للسيطرة واحتواء وحتى قمع مختلف مظاهر الاحتجاج أو المعارضة السياسية أو الشعبية؛ على غرار الآليات القانونية ، السياسية، الأمنية...لكن هدا الأسلوب الذي نجح لعقود طويلة، انهار أمام موجة من المشاكل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية كارتفاع نسبة البطالة خاصة في صفوف الشباب دوي الشهادات الجامعية، وتفشي ظاهرة الفساد في كامل مؤسسات الدولة، بما عرف "بمأسسة الفساد".

لكن الملاحظ أن غالبية دول الحراك العربي مازالت تعيش حالة من اللا استقرار وصعوبة استتباب الأمن خلال المرحلة الانتقالية، الناجمة عن إسقاط الأنظمة الديكتاتورية التي كانت قائمة، في مقابل صعوبة -في الوقت الراهن- إقامة أنظمة ديمقراطية جديدة، مما ترتب عليه اختلالات اقتصادية، وتباينات اثنيه وطائفية، ناهيك عن صعوبة بناء مؤسسات سياسية تضمن قدر معين من الاستقرار السياسي، هدا على ضوء جملة من التحديات المتباينة بين دول الحراك كصعود وانهيار الإسلام السياسي في مصر، وحرب المليشيات والميلشيات المضادة في ليبيا، ناهيك عن تزايد مؤشرات العجز الاقتصادي في تونس ما بعد ثورة 14 يناير 2011. الأمر الذي من شأنه أن يرهن مستقبل دول الحراك العربي ويضع أنظمتها السياسية أمام عديد الاحتمالات. ومنه يمكننا طرح إشكالية الدراسة كالآتي:

إلى أي مدي يمكن استشراف مستقبل الدولة الوطنية العربية في ظل بروز عديد التحديات على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي التي أفرزتها تداعيات الحراك العربي 2011 ؟

فرضيات الدراسة:

1- كلما زادت الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، كلما أدى دلك إلى ارتفاع حجم الاحتجاج في الشارع العربي

2- الانفلات الأمني يشكل اكبر تحدي يواجه الديمقراطيات الناشئة في دول الحراك العربي.

3- الاستقرار السياسي والترسيخ الديمقراطي في الدول العربية مرهون بمدى قدرتها مأسسة الحياة السياسية وكسر هيمنة منظومة التسلط المرتكزة أساسا على شخصنة الحكم ودمج السلطات الثلاث.

أهداف الدراسة:

1- الوقوف على الثابت والمتغير في واقع الدولة القطرية بعد موجة " الحراك العربي"

2- تفكيك حالة الدولة الوطنية من خلال التركيز على ابرز التحديات والمعيقات التي تقف في وجه بناء الصرح المؤسساتي واستكمال المسار الديمقراطي خاصة الدول التي شهدت موجة الحراك العربي.

3- الوصول إلى تشخيص العوامل الطاردة كمدخلات متباينة ساهمت في تحريك الشارع العربي وأفرزت ما يعرف" بثورات الربيع العربي" في سياق مخرجات لم تكن متوقعة أو على الأقل فشل التنبؤ بها.

4- رسم المشاهد المستقبلية لدول الحراك العربي الناجمة عن تفاعل عديد العوامل الداخلية والخارجية.

5- ولمعالجة الإشكالية واختبار الفرضيات حري بنا إتباع المحاور التالية:

المحور الأول/ الربيع العربي.... إشكالية المفهوم.

المحور الثاني/ إرهاصات الحراك العربي.

المحور الثالث/ تحديات الحراك العربي.

المحور الرابع/ السيناريوهات المستقبلية للدولة القطرية العربية.

الخاتمة.

المحور الأول/ الربيع العربي: إشكالية المفهوم.

طرح مصطلح "الربيع العربي" "The Arab Spring" [1] الكثير من الجدل على الساحة العربية والإقليمية والعالمية، بل وأصبح الأكثر رواجا على المستوى الإعلامي والأكاديمي مند انطلاق شرارته الأولى في تونس في 14 يناير 2014، الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن حقيقة هدا المصطلح وهل فعلا يشكل توصيفا حقيقيا للأوضاع التي تمر بها المنطقة العربية، الإجابة على هدا التساؤل تجرنا إلى محاولة تفكيك المصطلح.

يجمع عديد الخبراء أن مصطلح الربيع تم استورداه من بيئة غير البيئة العربية، فقد تم استعارته من أدبيات الحراك الأوروبي عام 1848 تاريخ صدور البيان الشيوعي الماركسي، كما استخدم عام 1968 في براغ تحت مسمى "ربيع براغ" بتشيكوسلوفاكيا [2]

وقد تم ترويج مصطلح "الربيع العربي" التي تعني قلب نظام الحكم من طرف مختلف وسائل الإعلام الغربية وصناع القرار فيها، لتوصيف حالة الاحتجاجات التي انطلقت في مختلف الدول العربية في بداية عام 2011، مستلهمة من الاحتجاجات التي شهدتها اوروبا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

ناهيك أن استخدام مصطلح "الربيع العربي" في سياق تاريخي، تميز في غالبية دول المنطقة العربية بارتفاع لحالة فوضى الموت والقتل العشوائي والممنهج لوأد المظاهرات الشعبية العارمة، فلو كان عربي المنشأ لكان من المستحسن وصفه مثلا بـ "الشتاء العربي" بحكم انطلاقته في فصل الشتاء وتميزه بموجة من العواصف والرياح التي انتهت بإسقاط الأنظمة الديكتاتورية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن.

في هدا الإطار نعتبر أن المصطلح الأقرب لتوصيف ما حدث او يحدث في المنطقة العربية هو مصطلح "**الحراك العربي**"، على أساس السيل الكبير من الاحتجاجات والمظاهرات المختلفة التي حركت الشارع العربي وأعطت لنفسها رمزية كبيرة من خلال أماكن التجمعات كميدان التحرير في مصر، وميدان اللؤلؤة في البحرين.... حتى وان كانت الانطلاقة شبانية في بادئ الأمر، إلا أن انضمام عديد الاتحادات والنقابات العمالية وكدا فصائل من الأحزاب السياسية المعارضة للتوجهات النظام البائد زادت في زخم تلك الاحتجاجات وأمدتها بأكبر قدر ممكن من التنظيم والتنسيق والهيكلية.

لكن ربط الحراك بصفة العربي فقط من شأنه أن يقصي الأقليات غير العربية التي شاركت في الحراك على غرار الأقليات المسيحية في مصر التي وقفة في وجه استبداد نظام مبارك، نفس الأمر يتعلق بالأقليات الموجودة في كل من سوريا، اليمن وتونس ... لكن رغم دلك يمكننا المحافظة على صفة العربية حتى نميزه المنطقة العربية على المناطق الأخرى من العالم لا غير، حتى وان كان البعض يفضل مصطلح "الحراك الديمقراطي" لتجاوز إشكالية التعدد ألاثني والطائفي في المنطقة العربية ولان الهدف المنشود من هدا الحراك هو في النهاية دمقرطة النظم السياسية العربية.

في حين اعتبر كثير من المتتبعين إن مصطلح الثورة لا ينطبق على الأوضاع العربية الراهنة من منطلق أن الذي حدث في المنطقة العربية لا يصل بعد إلى درجة " مفهوم الثورة" التي لها العديد من المميزات أهمها إسقاط جدري للنظام القائم ومختلف أبنيته ووجود معارضة راديكالية ... حسب الدكتور رياض الصيداوي، في حين يرى الخبير عروس الزبير أن ما تمر به الدول العربية هو مجرد ثوران مستمر لم يصل بعد لدرجة ثورة، مآلاته غير واضحة المعالم، ولا نعرف أي بر ستصل إليه".[3]

المحور الثاني/ إرهاصات الحراك العربي:

تضاربت الآراء واختلفت وجهات النظر حول الأسباب الحقيقية التي دفعت الجماهير العربية نحو الشارع مطالبة بإسقاط أنظمتها الاستبدادية الحاكمة، إلا انه يمكننا رصد أهم العوامل المحركة لتلك الاحتجاجات الشعبية العارمة التي ملأت مختلف الساحة الكبرى لدول الحراك العربي على غرار ميدان التحرير في مصر، ساحة بورقيبة في تونس، ميدان اللولؤة في البحرين.... في ثلاث أسباب هي:

1- السبب البنوي والوظيفي(الأسباب غير مباشرة): المتعلق أساسا ببنية النظام السياسي القائم وأدائه الوظيفي، حيث اشتركت دول الحراك العربي يتميز أنظمة حكمها السياسية بنفس خاصية التسلط حتى وان اختلفت في توصيفاته وإفرازاته على جميع الميادين السياسية والاقتصادية، الأمنية والاجتماعية وحتى النفسية....فمنظومة التسلط أنتجت في دول الحراك العربي تخلفا سياسيا، واختلالا اقتصاديا، وظلما اجتماعيا، وانفلاتا امنيا. ولعل المظهر الأكثر بروزا هو البطالة في صفوف شرائح واسعة من المجتمع خاصة الشريحة المتعلمة عامة وخريجي الجامعات بالتحديد في كل من تونس ومصر...هدا في ظل التوزيع غير العادل للثروة وتفشي البيروقراطية والمحسوبية والزبونية....مما خلق حالة من الاحتقان والإحساس بالقهر الاجتماعي في نفوس الغالبية من الشعب، وصل الأمر إلى درجة الانفجار، أو كما أطلق عليها الخبراء "بالانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية" في شتى دول الحراك العربي متجسدا في صورة الاحتجاجات والمظاهرات التي أعطت لنفسها رمزية من خلال الساحات التي تجتمع فيها على غرار ميدان التحرير في مصر، ساحة بورقيبة في تونس، ميدان اللؤلؤة في البحرين ....

2- السبب الدافع(السبب المباشر): ويتمثل أساسا في الفعل المفجر أو المسرع الذي عجل من وتيرة اندلاع شرارة الاحتجاجات في المنطقة العربية، حيث كان سببا في تحول كلي ومفاجئ في مسار الأحداث، ويبرز في حالة "البوعزيزي"، حيث لم يكن البوعزيزي هو السبب في الحراك التونسي ابتداء من تاريخ 2014/01/14، وإنما كان فعلا دافعا ومسرعا عجل بانفجار الوضع في تونس عندما وصل درجة الغليان وأقصى حالات الانسداد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني....

"فالظاهرة البوعزيزية" إن صح التعبير هي حالة من الحالات الكثيرة المنتشرة في أغلب الدول العربية، فهو يمثل صورة طبق الأصل لوضع الشباب العربي، الذي يجد الأبواب موصدة أمامه رغم الشهادات العلمية المتحصل عليها، نتيجة المحاباة والمحسوبية في التوظيف، ناهيك عن الأوضاع المزرية التي تعيشها عديد العائلات الشباب العربي، وتنامي مظاهر "الحقرة" والظلم المجتمعي من طرف أعوان ومسؤولي الدولة، مما أدى بالشباب إلى الخروج إلى الشارع للمطالبة بحقوقهم المهضومة من ناحية ، واثبات أنهم موجودين تحت شعار" أنا احتج ادن أنا موجود" من ناحية ثانية، طبعا وهدا بعدما غيبته السياسات الحكومية في مختلف برامجها وإستراتيجيتها.

3- العامل المغذي(السبب الداعم): يتمثل أساسا في مختلف العوامل التي أسهمت في تأجيج الحراك العربي وانقضنه من الضمور والزوال وأطالت مدته إلى غاية أن يحقق أهدافه، وهدا على غرار العيد من الاحتجاجات التي شهدتها تونس ومصر وليبيا في سنوات سابقة وكان مآلها الفشل نظرا لغياب العوامل المغذية.

ومن ابرز هذه العوامل الوسائط الاجتماعية التي وفرتها عولمة تكنولوجيا الاتصال والإعلام من خلال تطبيقات شبكات التواصل الاجتماعي(Facebook) و (Twitter)، وغيرها من الوسائط الاتصالية الجديدة...التي خلقت ما يسمى بالصحفي المواطن، وهو ما ساعد في تنظيم وتعبئة المظاهرات وضمان قدر معين من التنسيق والهيكلة، وهدا ما تم ملاحظته في الحراك المصري؛ إذ رغم محولات القمع وقطع خطوط الهاتف والانترنيت، إلا أن الشباب المصري تمكن من التواصل والضغط إلى أن سقط حكم الرئيس مبارك.

كما أسهمت تطبيقات الإعلام والاتصال الجديدة في شحن و كسب تعاطف الرأي العام المحلي بالنسبة للفئات المترددة وجعلتها تحسم موقفها لصالح دعم الحراك الشعبي. وكدا نقل الحقائق وكل ما يجري في الأرض بعيدا عن ادعاءات وتضليل القنوات الرسمية للسلطة الحاكمة، للرأي العام الدولي، الشيء الذي جعله يبعث برسائل التعاطف والمساندة لجموع المحتجين مؤكدا في السياق ذاته حق الشعوب في العيش بحرية وسلام بعيد عن أية وصاية أو سلطة ديكتاتورية، وهدا ما شهدناه في عديد العواصم الأوروبية الكبرى؛ باريس، لندن، واشنطن، برلين .....

من العوامل المغذية للحراك العربي كذلك الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات العمالية التي ساندت الحراك بعد انطلاقته تقريبا، مما زاده زخما جماهيريا وقدم له إطارا تنظيميا لما لهدين الفاعلين من تجربة في ميدان التظاهر والاحتجاج والخبرة في إدارة مسائل التوتر والصراع مع السلطة الحاكمة، رغم أن اغلبها لم يساهم في انطلاقة الحراك الأولى، ولعل هدا ما جعلها تتعرض للنقد من طرف حركيات المجتمع المدني.ومن ابرز تلك الاتحادات نجد الاتحاد الوطني للشغل في تونس وجماعة الإخوان المسلمين في مصر.

صفوة القول أن الحراك العربي على الرغم من الانطلاقة الشبانية إن صح التعبير، إلا انه لولا المساندة الكبيرة من طرف شتى الشرائح المجتمعية، ناهيك عن دعم الرأي العام المحلي والدولي، وحتى دور بعض الدول الكبرى في إدارة الحراك العربي طبعا في بعض الدول كليبيا واليمن...ما كان للحراك أن يستمر ويحقق أهدافه الأولية على الأقل وهو إسقاط الأنظمة الاستبدادية التي استمرت لعقود في أعلى هرم السلطة في مصر 30 سنة، في ليبيا 40 سنة في اليمن 45 سنة....

المحور الثالث/ تحديات الحراك العربي:

نعني بها جملة العراقيل والصعوبات التي واجهت دول الحراك العربي أثناء مسيرة التغيير نحو مأسسة الحياة السياسية وتوطين الفعل الديمقراطي، لان "التحدي ليس في إسقاط النظام القائم فحسب وإنما التحدي الأكبر يكمن في كيفية وطريقة بناء نظام جديد".

على ضوء ما حدث ويحدث في دول الحراك العربي يمكننا الوقوف على جملة من التحديات نقسمها الى تحديات عامة وأخرى خاصة.

1/ التحديات العامة: المترتبة عن حالة الانتقال من حالة إلى حالة، أي من وضع الاستقرار المزعوم الذي فرضته الأنظمة البائدة تحديدا في كل من مصر وليبيا وتونس واليمن.... إلى وضع اللا استقرار الذي جاء نتيجة الاحتجاجات الشعبية الكبرى في المنطقة العربية والتي أدخلت غالبية دولها في حالة من الفوضى واللا أمن وكانت تداعياتها وخيمة على الأقل على المدى القصير والمتوسط على الطبيعة البنيوية للدولة ومختلف مؤسساتها، ويمكن حصرها في ثلاثة عناصر محورية هي:

أ* الهشاشة السياسية: تعتبر من اكبر تحديات التي تواجه دول الحراك العربي وهي عدم قدرة الدولة على أداء وظائفها بالشكل المطلوب خاصة وأنها ارتبطت لوقت طويل بشخصية الحاكم وكاريزميته من منظور النابليوني" الدولة هي أنا" من زاوية، ومن زاوية أخرى مدى قدرة "دول الحراك" على بناء صرح مؤسساتي بعيدا عن الصراع حول السلطة، الذي ينشب في الغالب بين فلول النظام البائد ورموز المعارضة السياسية، أو كما يسميها البعض "بالعجز الديمقراطي" [4]. في إدارة مؤسسات الدولة في المراحل الانتقالية الحرجة.

فالواقع العربي اثبت الارتباط الوثيق بين الدولة وشخصية الحاكم، طبعا هدا على حساب المؤسسات السياسية؛ وعادة ما يتم ربط تاريخ مصر بشخصية كل من جمال عبد الناصر وحسني مبارك، وتقدم دولة تونس باسم الحبيب بورقيبة وزين العابدين بن علي، كما تختزل الجماهيرية العربية الاشتراكية العظمى في شخصية الزعيم معمر القدافي، ولا يستثنى الجزائر من هدا التوصيف حيث ارتبطت في السبعينيات بالراحل هواري بومدين وفي العقد الأخير بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ولعل "شخصنة السلطة" في الجزائر هي قد تفسر لنا انقسام الشارع الجزائري والطبقة السياسية حول مؤيد ومعارض للعهدة الرابعة في الانتخابات الرئاسية المزمع تنظيمها في 17 ابريل 2014 ، نفس الأمر ينطبق على سوريا واليمن، طبعا دون نسيان دول المملكات القائمة أساسا على الوراثة.

كما أن من اكبر معضلات حل الأزمة السورية اليوم في إطار مؤتمر جنيف 2 (15/16-فيفري 2014) هو عدم اتفاق ممثلي المعارضة والنظام حول بند مرحلة انتقالية بدون بشار الأسد يدخل في إطار صعوبة بناء صرح مؤسساتي وتحول ديمقراطي بعيد عن الأشخاص.

ب* الاختلال الاقتصادي: إن إسقاط الأنظمة الاستبدادية والسعي نحو بناء أنظمة ديمقراطية جديدة افرز حالة من الارتباك والترهل في بنية اقتصاديات دول الحراك التي تعاني أصلا من أزمات حادة، على اعتبار إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية كانت هي الصورة البارزة في المشهد الاحتجاجي العربي، على أساس إن المواطن العربي هدفه المنشود من الاحتجاج هو إعادة كرامته التي سلبتها منظومة التسلط واسترجاع حقوقه المسلوبة(الحق في الحياة –الحق في السكن – الحق في الوظيفة- الحق في الرأي والتعبير..) والمعروفة بحقوق المواطنة، التي تؤكد أن هدا الإنسان هو مواطن فعلي في هده الدولة، وليس مواطن شكلي هامشي لا يملك من حقوق تلك الدولة الا بطاقة الهوية.

فحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فان الحراك العربي في كل من تونس ومصر كانت له تداعيات ملحوظة على اقتصاد البلدين، فقد قدر تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1 بالمئة لكلا البلدين في عام 2011، بعدما كانا قد حققا نموا بواقع 5 بالمئة و 3.7 بالمئة قبل الحراك في أوائل 2010، وقد طال هدا التأثير قطاعات التصنيع السياحة والاستثمارات الأجنبية، كما تاثر معدل البطالة والتضخم بشكل سريع تجاه السياحة، التي تسهم بنحو 7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي بواقع 40 بالمئة خلال الشهرين الأولين من العام الحالي، وفي مصر انخفض عدد السياح بنحو 81 بالمئة خلال شهر واحد، وكان لتحويلات العاملين في الخارج نصيبها من تداعيات الاضطرابات، إذ أن عودة أكثر من 100 ألف عامل مصري من ليبيا اثر سقوط القدافي ، من شانها أن تهوي بتحويلات العاملين في الخارج. كما عانى ميزان المدفوعات المصري وحقق عجزا يتراوح بين 10 و 12 مليار دولار في السنة المالية 2012/2011.[5]

وأكد هدا الإحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة بالمغرب المنعقد في فيفري 2013؛ الذي أشار أن معدلات البطالة وصلت مستويات حرجة، حيث بلغت في مصر 12.6 بالمئة، وفي تونس 17.6 بالمئة، والمغرب 8.1 بالمئة، ووصلت إلى 26 بالمئة في ليبيا، وهي مؤشرات على تباطؤ الاقتصاد وانخفاض مستويات التشغيل وظهور الكثير من الطاقات العاطلة في بلدان الربيع العربي خاصة في صفوف الشباب المتعلم.[6]

وفي اليمن كذلك اقترب اقتصاد البلاد على الانهيار، بعد تدهور الأوضاع الأمنية وانتشار مسلحي القاعدة في البلاد، حيث تعرضت خطوط أنابيب النفط والغاز لهجمات متعددة ، الأمر الذي اضر بصادرات البلاد من النفط المعتمد أساسا في الميزانية بنحو 60 بالمئة، حيث تشير التقارير إلى أن اليمن سيضطر إلى اقتراض550 مليون دولار من صندوق النقد الدولي مطلع 2014 لتخفيف الضغوط الاقتصادية التي تفاقمت مؤخرا بفعل ارتفاع معدل التضخم السنوي الذي بلغ نحو 14.5 بالمئة وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي.[7]

ج* الانفلات الأمني: كانت لتداعيات الحراك العربي تأثيرا سلبيا على الأمن والسلم في المنطقة العربية برمتها، نتيجة دخول المؤسسات العسكرية والأمنية مرحلة انتقالية جديدة، فبعدما كانت الداعم الرئيسي للنظام القائم وجدت نفسها أمام ضرورة دعم المطالب الشعبية ومساندة الجماهير في انتفاضته ضد ظلم النخب الحاكمة، أو على الأقل الوقوف على الحياد والنأي بنفسها من هدا التصادم بين المحكومين والحاكم.

هذا التغيير في الأدوار والوظيفة ادخل المؤسسة العسكرية في حالة الارتباك والتردد وفي ظل شيوع الفوضى في عديد المحافظات والولايات، وبروز بعض الجماعات الإرهابية والإجرامية التي استغلت هدا الوضع الانتقالي نفدت عملياتها مما انعكس سلبا على امن واستقرار البلاد .

وتمثل حالة ليبيا بعد نموذجا بارزا للانفلات الأمني لدول الحراك العربي وهدا بالنظر إلى ارتفاع معدل العمليات الإرهابية وارتفاع معدل الاغتيالات السياسية والتفجيرات الانتحارية، ومن ابرز تلك العمليات الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي واغتيال السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز بتاريخ 2012/09/11، ومقتل 15 جندي في هجوم على احد بوابات الجيش الوطني الواقعة ما بين مدينتي ترهونة وبني الوليد في نفس تلك الفترة، ناهيك عن ظهور أقاليم ليبية ترغب في الانفصال عن السلطة المركزية مستغلة حالة الانفلات الأمني الذي تعيشه البلاد أبرزها إقليم برقة الممتد من حدود مصر في الشرق إلى سيرت غربا استنادا إلى الدستور الصادر إبان عهد الملك الراحل إدريس السنوسي عام 1951، الشيء الذي دفع عضو المؤتمر العام سليمان قجم" إن إنشاء حكومة موازية في شرق ليبيا يعتبر استخفافا بالدولة". وما حادثة تصدير النفط من طرف ميليشيات هدا الإقليم لأحد ناقلات كوريا الشمالية في 9/8/ مارس 2014 في ميناء السدر النفطي وأوامر القوات البحرية باستخدام القوة لوقف العملية [8] ، وهو ما لم يحدث بعد دخول الناقلة الكورية للمياه الدولية، مما أدى إلى سحب الثقة من رئيس الحكومة على زيدان حسب جريدة الحياة اللندنية الا مؤشرات خطيرة على دخول البلاد في فوضى يصعب التكهن بنتائجها.[9]

في الحالة المصرية؛ ارتفعت العمليات الإرهابية في البلاد خاصة في صحراء سيناء بقتل العشرات من الجنود المصريين على غرار العملية الإرهابية التي راح ضحيتها 16 ضابطا وجنديا في أوت 2012 من قوات الأمن المصرية والاستيلاء على مدرعتين تابعتين للقوات المسلحة، اثر هجوم نفده إرهابيون على حاجز امني بالقرب من معبر كرم أبو سالم.[10] فضلا عن العمليات التفجيرية الأخيرة التي مست مقرات الأمن والشرطة في عديد المحافظات المصرية والتي أرجعها البعض إلى عزل الرئيس ألإخواني المنتخب محمد مرسي، وتصنيف وزارة الداخلية المصرية جماعة الإخوان المسلمين في خانة التنظيم الإرهابي المحظور.

في تونس لا يختلف الأمر كثيرا حتى وان كانت بدرجة أقل، إذ تعتبر عملية اغتيال المعارض اليساري البارز بتاريخ 06 فيفري 2013 وبعده بشهور تم اغتيال النائب بالمجلس التأسيسي والقيادي في الجبهة الشعبية ومؤسس التيار الشعبي القومي الناصري المعارض محمد البراهمي في 25 جويلية من نفس السنة، مؤشرات عن الانفلات الأمني، الذي تمر به تونس بعد الانتفاضة الشعبية، هدا في ظل تصاعد العمليات الإرهابية في جبل شعانبي مسفرة على اغتيال العديد من رجال الأمن.

2 التحديات الخاصة: التي ارتبطت بخصوصية بعد دول الحراك العربي، من منطلق الاختلافات الموجودة في كل قطر عربي والتي تحددها مجموعة من الاعتبارات الجيو استراتيجية كالموقع الجغرافي، الثقل السياسي والدبلوماسي، الموارد الطبيعية والبشرية .....، وفي هدا السياق يمكننا الإشارة إلى التحديات الآتية:

أ_ **ضبابية الإسلاميين**: تتجلى في صعود التيارات الإسلامية إلى أعلى هرم السلطة خاصة في مصر وتونس وتداعيات دلك على المشهد السياسي.

فالملاحظ أن سقوط الأنظمة التسلطية في دول الحراك العربي منح فرصة ثمينة للتيارات الإسلامية للوصول إلى إدارة الحكم وهدا بعد ما فشلت لعقود من الزمن في دلك، من منطلق أنها الأكثر هيكلة وتنظيما مقارنة بأحزاب المعارضة الأخرى التي فاجأتها السرعة في انهيار الأنظمة العربية، لكن هدا الصعود بقدر ما اعتبر انجازا للإسلاميين، بقدر ما شكل تحد جديد لهم، لان طوال تلك العقود السابقة كان اغلب زعماء التيار الإسلامي" ينظرون لكيفية الوصول إلى السلطة دون الوقوف بتفحص على أسلوب البقاء فيها"، وقد يرجع دلك لاعتبارات موضوعية متعلقة بالقيود التي فرضتها النخب الحاكمة على القيادات الإسلامية بين الاعتقال أو السجن أو النفي ... وحظر نشاطاتهم ووضع تنظيمات في خانة الجماعات الإرهابية التي يجب القضاء عليها، أو إلى اعتبارات ذاتية مرتبطة بالفلسفة الفكرية والمرجعية الدينية لكل حركة إسلامية ومواقفها من الديمقراطية والفعل الديمقراطي ومحدداته.

إن تفسير ضبابية الإسلاميين حسب المختص في الإسلام السياسي Nathan Brown، يعود إلى أن هناك مناطق رمادية The Gray Zones، عند الإسلاميين تحول دون قدرتهم على إدارة فعالة للحكم، وهي ستة عناصر أساسية هي(تطبيق الشريعة الإسلامية، استخدام العنف، التعددية السياسية، الحقوق المدنية والسياسية، حقوق المرأة، الأقليات الدينية).[11] فمكمن الضبابية هو جدلية الأفعال والأقوال خاصة فيما تعلق بموقفها الصريح من الديمقراطية، والسؤال الجوهري الذي يطرح: **هل دعم الإسلاميين للديمقراطية مسألة نفعية كوسيلة للوصول إلى السلطة والبقاء**

فيها وإعلان الخلافة الإسلامية تقصى فيها كل التيارات غير إسلامية، حتى وان استدعى الأمر استخدام العنف؟

نفس الطرح دهب إليه المفكر المغربي عبد اله بلقزيز عندما انتقد مقولة "الإسلام هو الحل" التي كانت مند حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان 1928 ومازالت شعارا للتعبئة والتجيش، وليس مشروعا سياسيا بالمعنى الحقيقي للكلمة، والطرح نفسه يصدق عن مقولة" الدولة الإسلامية" التي ما فتئ الوعي بها يتأرجح حتى اليوم بين الفكرة الاشتراكية والفكرة الليبرالية عن الدولة، وبالتالي فان مقولة" المشروع الإسلامي" لا تعدو أن تكون هي الأخرى فرضية تحتاج إلى إعادة نظر وتفسير..." [12]

من تداعيات ضبابية الإسلاميين ؛ هي التحديات التي واجهها ويواجهها التيار الإسلامي في كل من مصر وتونس مثلا إذ يجد صعوبة كبيرة في إدارة الحكم في ظل الضغوط المفروضة عليه من مختلف التيارات السياسية الأخرى اليسارية والعلمانية....أدت في النهاية إلى سقوط أو "إسقاط" جماعة الإخوان في مصر بحجة إعادة الثورة للشعب بعدما سرقها المرشد وجماعته تحت مسمى "أخونة الدولة" اثر عزل الرئيس محمد مرسي واعتقال اغلب قياداتها اثر ما اصطلح على تسميته "بثورة 30 جوان 2013 الشعبية" بعد سنة من واحدة فقط من حكم الإخوان.

دخول حركة النهضة التونسية في تحالفات إستراتيجية وتقديم تنازلات سياسية بهدف تجاوز أي انتكاسة للإسلام السياسي التونسي وهذا ما لاحظناه في النقاش المحتدم حول مواد الدستور الجديد بين النهضة والأطياف السياسية الأخرى خاصة فيما يتعلق بالشق الديني لبعض المواد الدستورية قرابة السنتين.

ب- براغماتية الغرب: وتتمثل في السياسة التي اتبعتها الدول الكبرى خصوصا تجاه أحداث الحراك العربي مند الساعات الأولى لانطلاقه والتذبذب الكبير في مواقف واشنطن، برلين، باريس، لندن، روسيا.... وفي الغالب الغرب دائما يدعم الحكومات الاستبدادية على حساب القيم الديمقراطية مادامت تلك الحكومات تخدم مصالحة وتحافظ على امتيازاته في المنطقة.

في هذا السياق يؤكد الدكتور مهدي على أبو فظيم:"..السلوك الغربي تجاه العالم العربي خصوصا في السياسة الأمريكية، فقد دعا الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في ولايته الأولى إلى إرساء الديمقراطية في دول الشرق الأوسط، ولكنه ادر كان الانتخابات الحرة سوف تأتي بحماس في فلسطين وبالإخوان في مصر، مما يعني أن الإسلاميين سوف يتولون السلطة،... فمال الى سياسة واقعية غلبت على ولايته الثانية واستمر ذلك مع اوباما،... ودليل ذلك ارتباكه في التعاطي مع بداية الثورة المصرية 25 يناير 2011...فالغرب مسؤول عن استبداد الحكام العرب تجاه شعوبهم لأنه يتبع سياسية متناقضة تجاه المنطقة، يدعو إلى الديمقراطية وفي الوقت نفسه يقف مع الحكام

المستبدين....فالتحالفات السياسية مع الحكام العرب خاصة في منافع الاقتصادية أصبحت موضع إعادة تفكير في ظل الثورات العربية"[13]

ومن اجل تفكيك هده الجدلية حري بنا قياس العلاقة التجارية بين الغرب والعرب ومستوى الديمقراطية في الدول العربية التي تؤشر إلى علاقة سلبية، فعند قياس العلاقة بين حجم الصادرات الأمريكية لكل دولة عربية ومعدل الديمقراطية في هده الدول كما هو موضح في الجدول الموالي:

الدولة	معدل الديمقراطية	حجم الصادرات	العلاقات العسكرية مع الولايات المتحدة(**)					
			مساعدات	تدريب	تعاون استخباراتي	بيع أسلحة	وجود عسكري مباشر	بناء مرافق عسكرية
لبنان	5,82	2,41				*		
فلسطين	5,44	0		*	*			
العراق	4	3.06	*	*	*	*	*	*
الكويت	3,88	3,23		*	*	*	*	
موريتانيا	3,86	0,06			*			
المغرب	3,79	1,61	*	*	*			*
الأردن	3,74	1,36	*		*	*		*
البحرين	3,49	1,05			*	*	*	*
الجزائر	3,44	1,11			*			
قطر	3,09	4,73		*	*	*	*	*
مصر	3,07	5,26	*	*	*	*	*	*
عمان	2,86	1,97			*	*	*	*
تونس	2,64	0,50			*			
اليمن	2,64	0,38		*	*			*
الإمارات	2,52	19,04		*	*		*	*
السودان	2,42	0,08						*
سوريا	2,31	0,30						
جيبوتي	2,20	0,20	*	*	*		*	*
ليبيا	1,94	0,67						

السعودية	1,84	10,93		*	*	*		*

المصدر: وليد عبد الحي، حضور التاريخ: منذ اللحظة الراهنة إلى الأفاق المستقبلية، في كتاب مجموعة من المؤلفين، الانفجار العربي: في الأبعاد الثقافية والسياسية، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 235_ 236.

تبرز لنا من خلال هذا الجدول؛ علاقة ارتباطية سلبية بين المتغيرين بقيمة(-0.263) ، مما يعني أن لا علاقة نهائيا بين مستوى الديمقراطية في الدول العربية والعلاقات التجارية الأمريكية.[14]

ولعل مباركة واشنطن للانقلاب العسكري في مصر الذي قاده الفريق عبد الفتاح السيسي على أول رئيس منتخب بعد الحراك العربي2011(الرئيس محمد مرسي) في 30 جوان 2013، أكبر دليل على دعم الاستبداد على حساب الديمقراطية، خاصة وأن الرئيس الأمريكي بارك اوباما عبر صراحة بعد انتخاب الرئيس محمد مرسي قائلا " ان واشنطن لا تعتبر مصر لا عدو ولا صديق"، مما يدل على أن الإدارة الأمريكية أولوية أولوياتها هي الرئيس الذي يضمن مصالحها أكثر من دعم ديمقراطيتها الناشئة.

يبرز دور القوى الغربية في دعم الاستبداد السياسي العربي من خلال ما جاء في موقع ويكيلكيس(Wikileaks) لصاحبه جوليان اسانج (Julian Assange) ؛ من أن مسؤولين عربا كبارا في عدد من الدول العربية لديهم علاقات وثيقة مع وكالة الاستخبارات الأمريكية، وكثر منهم يزور طواعية السفارات الأمريكية في بلدانهم بشكل مستمر، وهم يعملون جواسيس للبيت الأبيض في بلدانهم.....وأن العلاقة مع دول عربية في مجال المعلومات ليست إلا مجرد تقاسم لهده المعلومات، بل هناك دول عربية فيها سجون لتعذيب المتهمين الدين ترسلهم الإدارة الأمريكية إلى الدول العربية للتحقيق معهم وتعذيبهم في هده الدول".[15]

وتشكل الحالة الليبية نموذجا أخرا لبراغماتية الغرب في التعاطي مع دول الحراك العربي، إذ كان للاتحاد الأوروبي متمثلا في قواته العسكرية (Nato) دورا محوريا في إسقاط نظام العقيد معمر القدافي، وتخليص الشعب الليبي من اكبر ديكتاتور شهده القرن 21 وحقه في العيش تحت كنف الحرية والأمان حسب رأي دول الاتحاد طبعا، لكن واقع ليبيا الراهن لا يؤشر للا أمن والاستقرار على الأقل على المدى القريب والمتوسط، نتيجة فوضى السلاح وبروز المليشيات والميليشيات المضادة في انفلات امني خطير تشهده البلاد يجعل من مسألة الدعم الغربي للديمقراطية الناشئة في ليبيا مسألة وهم، مادام عملية تدفق النفط والغاز الليبي مستمرة للدول الغربية بصفة منتظمة ؟؟؟

من منطلق أن التدخل الغربي في ليبيا مند الوهلة الأولى للحراك العربي ارتبط بضمان استمرارية تدفق النفط والغاز الليبي أكثر من ارتباطه بحقوق الإنسان والديمقراطية للشعب الليبي، لان نفط ليبيا كانت تحكمه المحددات الشخصية للزعيم القدافي أكثر منها محددات إستراتيجية.

ج: ديمقراطيات الواجهة: يؤشر هدا العنصر عن التحدي الكبير الذي تعاني منه اغلب الدول العربية خاصة دول الحراك العربي، على اعتبار أن منطق الاحتجاج الذي ساد معظم دول الحراك كان هدفه في نهاية المطاف، هو كسر قيود التسلط والاستبداد وبناء الصرح المؤسساتي وتوطين وترسيخ الفعل الديمقراطي في المنطقة العربية التي بقيت تشكل الاستثناء في العالم لعقود من الزمن.

فالشعوب العربية التي حركها ظلم الحكام وظلم السياسات المتبعة التي تزيد الغني غنا والفقير فقرا في منطقة تزخر بالثروات الطبيعية والبشرية ، لم تصمد طوال السنين الماضية عن دلك بل خرجت في احتجاجات ومظاهرات عارمة مست جل الدول العربية على غرار انتفاضة الخبز في الجزائر غي 1988 وانتفاضة الأردن كذلك على الأوضاع الاجتماعية المزرية في الثمانينيات وأحداث حماة في سوريا في الثمانينيات التي وصلت إلى حد قصف المدينة بكاملها، تونس كذلك شهدت موجة احتجاجات في عديدة وأحيانا اعنف حتى من احتجاجات اثر مقتل البوعزيزي 2011 على غرار أحداث القصرين السابقة.

في هدا السياق يمكننا رصد العديد من العوامل التي تكرس تحدي ديمقراطية الواجهة في النقاط التالية:

- انتخابات شكلية بعيدة عن المصداقية والشفافية، دليل دلك النسب المئوي العالية للفائز بتلك الانتخابات والتي مازالت موجودة في بعض الدول العربية. كما أنها تفتح ورشات للإصلاحات السياسية في شتى المجالات، لكن واقع تلك الورشات في دهن المخيال العربي على مدار السنوات السابقة؛ جعلها ما هي إلا مجرد مضيعة للوقت وتلهية الرأي العام المحلي أو حتى الدولي عن المطالب الحقيقية التي تتطلع لها الشعوب العربية.

- التعددية السياسية المقيدة، فيه أحزاب سياسية وأقطاب للمعارضة السياسية، لكنها لا تستطيع الوقوف في وجه قرارات السلطة إلا بصورة شكلية، خاصة وان الغالب في المعارضة السياسية هو غياب الديمقراطية داخليا. [16]

- المجتمع المدني غير مستقل غائب أو مغيب عن الحراك الاجتماعي والسياسي لاعتبارات متباينة إما لها علاقة بالسلطة أو لها علاقة بقيادات المجتمع المدني.

- إعلام غير حر؛ يخضع للمنطق السلطوي، فالذي ينشط على الساحة إعلاميا لا بد أن يدور في فلك السلطة وخدمة سياستها وإلا يتعرض للمضايقات والمتابعات القضائية أو حتى التوقيف المؤقت أو النهائي.

- هيمنة المنطق الأمني البوليسي في إيديولوجيات النخب الحاكمة، التي تروج للفكر الديمقراطي على مستوى الخطاب الرسمي، في حين تؤمن بالطرح الأمني، حتى أصبح يطلق عليها "بالنظم الامنوقراطية" على حد تعبير المفكر السوداني إبراهيم حيدر إبراهيم.

المحور الرابع/ السيناريوهات المستقبلية :

في ظل الحراك المجتمعي الذي شهدته ومازلت تشهده عديد الدول العربية، وانعكاسات دلك على الواقع المعاش في غالبية المنطقة العربية بطريقة متفاوتة وفي شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والأمنية..... يجعلنا هدا نحاول استشراف مستقبل الدولة القطرية في خضم المآلات التي افرزها ومازال يفرزها الحراك العربي، من خلال رصد ثلاثة مشاهد مستقبلية كالتالي:

المشهد الأول/ الاستقرار السياسي : يرتبط هدا المشهد بمدى قدرة الدولة الوطنية على تجاوز تداعيات المرحلة الانتقالية التي خلفتها تداعيات "الربيع العربي" منذ نهاية 2010 والتوجه تدريجيا نحو بناء الصرح المؤسساتي بما يسهم في توطين الفعل الديمقراطي.

ففي تونس على سبيل المثال لا الحصر؛ تمكنت القوى السياسية من تحقيق انجاز فريد من نوعه في المنطقة العربية تمثل في انجاز دستور توافقي رغم المخاض العسير بين مختلف التيارات والأحزاب السياسية وحتى منظمات المجتمع المدني على مدار عامين بعد ثورة 14 يناير [17] 2011، واعتبر من أفضل الدساتير الحالية عربيا، بل ويواكب حتى الدساتير في الدول الغربية العريقة في الممارسة الديمقراطية"، وهدا حسب بعض الملاحظين للشأن التونسي، وهو ما سيشكل حالة من الضغط على دول الربيع العربي للمضي قدما في نفس الطريق الإصلاحي القائم على "الدسترة التوافقية".

ولعل أول ثمار هدا الدستور هو مصادقة **المجلس الوطني التأسيسي التونسي** بتاريخ 01 ماي 2014 على القانون الانتخابي وهو ما سيتيح تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية قبل نهاية 2014 لمنح البلاد مؤسسات دائمة بعد أكثر من ثلاث سنوات من الثورة، حيث تمت المصادقة على القانون الانتخابي بعدما أيده 132 نائبا ممن حضروا الجلسة مقابل رفض 11 نائبا وامتناع 9 عن التصويت، ويضم المجلس 217 نائبا [18] .ومن مؤشرات الاستقرار السياسي بشكل عام نجد:

- مؤشر الدستور التوافقي الذي تسهم في صياغته مختلف الأطياف السياسية الموجودة على الساحة .

- مؤشر السلوك الانتخابي، المتعلق بتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية شفافة ونزيهة بشكل دوري ودائم.

- مؤشر الانفتاح السياسي على مختلف أطياف المعارضة السياسية وتشكيلات المجتمع المدني، من خلال السماح لهما بممارسة عملهما بعيدا عن مختلف أشكال الإقصاء أو التهميش.

- مؤشر التحرر الاقتصادي: المرتبط بدعم القطاع الخاص وتشجيعه من اجل التحرر من هيمنة الاقتصاد الريعي المعرقل لعملية التنمية المستدامة.

- مؤشر امني: متعلق بوجود مؤسسات أمنية تسهر على خدمة المواطن والدود عن امن وسلامة البلاد، وليس مؤسسة أمنية لترهيب وقمع مواطنها.

- مؤشر اجتماعي : تعزيز حقوق الفرد في إطار مبدأ التكافؤ في الفرص والعدالة الاجتماعية، بما يسهم في الحفاظ على كرامة المواطن وتكريس مبدأ المواطنة.

المشهد الثاني/ الفوضى واللا استقرار: يتعلق بفشل الدولة الوطنية في إدارة الأوضاع ما بعد "الربيع العربي" على كافة المستويات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية.... الأمر الذي من شأنه أن يدخلها في فوضى عارمة أو حرب أهلية ترهن مقدرات البلاد البشرية والمادية، خاصة وان التغيير الذي حدث في بعض دول الحراك مس رأس النظام ولم يشمله بنية النظام ككل، إذ بقيت شبكة مصالحة قائمة خاصة البنية العسكرية والأمنية، الاقتصادية والقضائية، وهي البنى التي تشكل الدولة العميقة التي تملك أدوات القوة والضغط والقدرة على تعطيل او إفشال أية تغيرات جذرية يمكن أن تضر بها وتهدد مصالحها وامتيازاتها التي حققتها في ظل النظم الاستبدادية.

فالقوى المضادة للحراك العربي ذات المصالح؛ تسعى إلى احتواء وإجهاض حركات التغيير وامتصاص حالات المد الثوري، فقد تصبر قليلا على عمليات التغيير التي قد تحدث، لكنها ستحاول إنهاكها وإفشالها بطرق عدة كالانفلات الأمني، والتدهور الاقتصادي، واستعداء القوى الخارجية، والتحريض الإعلامي...

في هدا السياق يؤكد الدكتور أبو القاسم سعد الله: "..فالعبرة ليست في تغيير الهياكل والأشخاص، ولكن في تغيير الدهنيات ورفع مستوى الوعي وهدا لا يكون إلا برفع الأمية عند الشعب وبلوغ حكامه ما يسمى برجل الدولة....إن مستقبل المنطقة العربية مجهول من منطلق الوعي بالأهداف غائب وان كانت الأسباب معروفة والانتهازية مكشوفة للعيان ورجل الدولة مفقود في المعادلة، فكيف يكون التفاؤل."

كما يعتبر الباحث جوناثان برودر في مقالة له بعنوان" ثورات الشرق الأوسط لم تكتمل" :" إن الثورات العربية في مصر، تونس، اليمن ، ليبيا، التي أذهلت العالم لكونها الحدث الأعظم بعد

سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار جدار برلين، لا تعبر عن تغيرات حقيقة، بل هناك المزيد من التغيير قادم، وان كان لا يستطيع احد ان يتنبأ على نحو دقيق ما المشكل الذي سيتخذه..."[19]

ويؤكد جوناثان "...إنه بعد عقود من الركود السياسي، فإن الثورات في الشرق الأوسط هي مجرد بداية فقط، فبناء أي نظام سياسي جديد وتطوره قد يستغرق سنوات، أو حتى عقودا، إضافة إلى المستقبل المجهول للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في المنطقة، والتهديدات المتزايدة بالحرب بين إسرائيل وإيران بشأن البرنامج النووي الإيراني".

ومن أبرز مؤشرات هدا المشهد هي:

- استخدام العنف بمختلف صوره وإشكاله كالاغتيالات السياسية، والتفجيرات الانتحارية، وتنامي صراع الميليشيات والميليشيات المضادة... في حل مختلف المسائل والقضايا المطروحة، في مقابل انحصار وتقلص فرص الحوار والنقاش الوطني بين مختلف الفصائل السياسية، خاصة بين قوى النظام وقوى المعارضة والمجتمع المدني.

- صعوبة التوصل إلى دستور توافقي اللبنة الأساسية في البناء الديمقراطي؛ يحدد طبيعة النظام السياسي للدولة خصوصا السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وصلاحيات كل سلطة وحدود الفصل والتقاطع بينها، وغيرها من الإجراءات التنظيمية بين مختلف الأطياف السياسية الموجودة في الساحة خاصة التي لعبت دورا كبيرا في إسقاط النظام البائد، الأمر الذي يعرقل إجراء العملية الانتخابية تشريعية أو رئاسية، مما يعني تأجيل الانتقال الديمقراطي إلى اجل غير مسمى.

- التذبذب الاقتصادي والتباين ألاثني والاجتماعي؛ الذي نتج عن سقوط النظام السابق وصعوبة بناء نظام سياسي جديد على المدى المنظور، فمثلا انتشار مظاهر الرشوة والفساد والاختلاس نتيجة ضعف وغياب مؤسسات الرقابة والمحاسبة، على أساس أن اغلب دول الحراك تسعى إلى إعادة البناء المؤسساتي، ناهيك تنامي النزاعات العرقية والطائفية كما هو الحال في ليبيا، فضلا عن تداعيات غياب الأمن على الأوضاع الاجتماعية كالسرقة، الاغتصاب، التحرش الجنسي... هدا ما أشارت إليه التقارير الصادرة عن منظمات حقوقية في مصر بعد ثورة 24 جانفي 2011.

المشهد الثالث: تفكيك الدولة القطرية العربية في إطار سيكس بيكو جديدة: يرتكز هدا المشهد على قوة العامل الخارجي في التأثير على الدولة الوطنية العربية من خلال العمل على تشكيل أو رسم خارطة جديدة للمنطقة العربية على ضوء التحولات الأخيرة التي فرضها الحراك العربي 2011، فالبلدان التي حدثت فيها الحراك الشعبي لم تولد سوى صراعات على السلطة ومخطط لتقسيمها لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط فالعراق مثلا؛ وهو النموذج الأعلى للفوضى والذي يحكمه حكم طائفي ونظام الحصص السياسية، ستنتهي إلى فدرالية تحتوي على دويلات سنية ، شيعية و كردية.

في الحالة الليبية؛ التي سقط فيها نظام معمر القدافي بدعم عسكري من حلف الناتو، لم يكن هدف الغرب هو إسقاط النظام بصوره أساسي،ة بل التدخل الأساسي كان لنهب خيرات ليبيا النفطية وإدخال الشعب الليبي في آتون حروب أهلية بين المؤدين للنظام السابق والمعارضين له، مما يسمح في نهاية المطاف من تجزئة البلاد وتقسيماها وتحويلها إلى دولة مليشيات مسلحة منقسمة على نفسها على غرار إقليم برقة الذي طالب بحكم ذاتي.

كما دخلت مصر مند سقوط الرئيس مبارك، وبعده الرئيس محمد مرسي ، حلبة الصراع بين الليبراليين والإسلاميين وبين المسلمين والأقباط، مما جعل امن البلاد مهددا ينذر بانقسامات داخلية ونزاعات طائفية؛ حيث كشف المجلس العسكري عن تقسيم البلاد إلى ثلاث دويلات على النحو التالي (دولة النوبة، دولة قبطية، دولة إسلامية)، وكان هذا مخطط لرسم خريطة الشرق الأوسط من جديد عن طريق إثارة الفتنة بين الشعب والجيش لإغراق البلاد في فوضى خلاقة والتأثير على الحالة الاقتصادية والاجتماعية، و كذا بث الفتنة أيضا بين الأقباط والمسلمين لزعزعة استقرار البلاد كل هذه الأهداف كانت مخطط لها لتقسيم مصر إلى مجموعة من الدويلات. الفائز فيها هو مصالح الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بما يضمن حماية امن إسرائيل من خطر أي تهديد محتمل، وضمان تدفق مصادر الطاقة في الشرق الأوسط.

أما عن سوريا؛ وهي الدولة التي تشهد في الوقت الحالي تجادبات في الأحداث خاصة بين النظام وأطياف المعارضة المسلحة وبدعم من القوى الخارجية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ، فهي ستحدد مستقبل المنطقة برمتها بسبب موقعها الاستراتيجي كحلقة وصل بين الدول المنتجة للنفط والغاز وموانئ تصديرها على البحر المتوسط يجعلها لتكون قاعدة لتهديد هذه الدول أو تكون خط دفاعي عنها، مما يجبر مالكي النفط وحلفائهم وخصومهم على الصراع لسيطرة على سوريا لتخدم استراتيجيات خاصة بهم وهذا ما يفسره الصراع المحتدم بين الأخوة الفرقاء والحرب الأهلية الدائرة والمستمرة بين النظام المتمثل في الأسد والمعارضين والأحزاب الإسلامية المتطرفة التي أوجدتها دول إقليمية ودولية لإضعاف وإسقاط نظام الأسد وهذا ليس الهدف الرئيسي كما أسلفنا وإنما هو إحداث دويلات أخرى داخل سوريا واستقطاع أجزاء منها لصالح دول أخرى والسيطرة عليها ، و التقسيم المخطط لسوريا يتمثل في دويلة علوية في منطقة الساحل ودويلة حلب السنية ودمشق السنية ثم دويلة درزية في الجنوب.[20]

وفي ظل هده المشاهد نرى أن المشهد الأقرب للواقع الراهن للدولة الوطنية في ظل الحراك العربي؛ انه وعلى الرغم من أهمية المتغير الخارجي في إدارة الحراك العربي أو كما يطلق عليه البعض "بنظرية المؤامرة"، إلا أن التحدي الكبير لدول الربيع العربي، هو التجاذب بين المشهدين الأولين على المدى المنظور، على أساس ان فصول الحراك العربي مازالت لم تنتهي، والعديد من التطورات

والتحولات لم تكشف بعد، حتى أن المنطق التحليل العلمي؛ يقتضي علينا عدم إصدار حكم نهائي على ما حدث ويحدث في المنطقة العربية هذا وان كانت المؤشرات السالفة الذكر تميل لصالح كفة اللا استقرار خاصة في حالة ليبيا واليمن وسوريا ومصر، هذه الأخيرة التي تقبل على تنظيم انتخابات رئاسية، يبدو أنها محسومة مسبقا للمشير عبد الفتاح السيسي، في وضع يعرف اكبر عملية إعدام جماعي في العالم، الأمر الذي أذى إلى موجة تنديد واسعة من قبل القوى العالمية الكبرى على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الحليف الاستراتيجي لمصر.

الخـــــاتمة

وفي الأخير وفي خضم كل ما تقدم؛ نستشف أن التحديات التي فرضها الحراك العربي على الدولة الوطنية تعتبر تحديات كبيرة وعميقة، يجعلنا من الصعوبة بمكان استشراف مستقبلها خصوصا في ظل الضبابية التي ما زالت تخيم على أهداف دول الربيع في طريقها نحو البناء الديمقراطي، لكن لا يمنع هذا من اعتبار أن مستقبل الدولة الوطنية يمكن أن يرتبط برهانين أساسيين هما:

الأول/ رهان السلطة: ويتمثل في قدرة النخب الحاكمة على إدارة الوضع الراهن بأكثر عقلانية وحكمة، ومدى إيمانهم بالتغير الفعلي لا التغيير الشكلي، أي عقلنة الممارسة السياسية في سياق الحكم الراشد وبناء الصرح المؤسساتي للدولة الحديثة، وأخلقة الفعل الديمقراطي لتجاوز سلبيات الممارسات السلبية السابقة، وان تتحول من المقاربات البوليسية التي ميزت فترة الحكام العرب قيل الحراك العربي، إلى المقاربات التنموية في سياق التنمية والتنمية المستدامة.

الثاني/ رهان مجتمعي: ويتعلق بقدرة الشعوب العربية على فهم المعنى الحقيقي للحرية بمختلف أبعادها وأشكالها ومظاهرها، على أساس أن اغلب الفترات التي عاشتها تلك الشعوب كانت في ظل الحكم المستبد، ولعل حملها لشعار "الشعب يريد إسقاط النظام"؛ دليل على مدى التذمر والسخط من النظم الاستبدادية التي عرقلة القدرات البشرية وحطمت أحلام أجيال المستقبل للعيش الكريم لعقود من الزمن، وعليه يجب أن تكون تلك الشعوب قاعدة بناء وتشيد للصرح المؤسساتي لا معول تخريب وهدم، وذلك بمشاركتها في تفعيل نشاطات مختلف التنظيمات السياسية وتشكيلات المجتمع المدني بما تسمح به الأطر الديمقراطية طبعا مع احترامها لقوانين الجمهورية، خاصة انتهاج العمل السلمي والابتعاد عن العنف بمختلف صوره .

الهـــوامش :

1- لتفاصيل أكثر حول الربيع العربي، ارجع إلى:

-Mark L. Haas, David W. Lesh, The Arab Spring; change and resistance in the middle east, westview press,2013.

2- فريد امعضشو، الربيع العربي : قراءة في المفهوم والمصطلح، على الرابط : http://nador.nadorcity.com

3 - جريدة الخبر اليومي، العدد 7349، الصادر في 19 / 02/ 2014، ص 25.

4 . إبراهيم البدوي، سمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، ترجمة حسن عبد الله بدر، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص ص 265-270

5 - احمد حلمي عبد اللطيف، اقتصاديات دول الربيع العربي....الواقع والأفاق،على الرابط: http://www.majalla.com/arb/2012/12/article55241203

6 - محمود عبد الفضيل، المعضلة الاقتصادية التي تواجه بلدان الربيع العربي، على الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/310

7 -دول الربيع العربي تستقبل 2014 بارث من ألازمات الاقتصادية، على الرابط: https://www.alquds.co.uk/?p=118607

8 . جريدة الخبر اليومي الجزائرية الصادر بتاريخ 10 مارس 2014

9. جريدة الحياة اللندنية الصادرة في 12مارس 2014.

10. لتفاصيل أكثر حول العمليات الإرهابية في سناء ارجع الى:

Andrew McGregor, EGYPTIAN MILITARY OFFENSIVE IN THE SINAI FOLLOWS TOURIST MASSACRE ,Terrorism Monitor Volume: 12 Issue: 5, March 6, 2014,p

11 .Nathan Brown, Islamist Movements and The Democrati Process in The Arab World Exploring The Gray Zones, Carnegie Papers , Middle East Series , No 67 ,March 2006 , P07.

12. عبد الإله بلقزيز السلطة والمعارضة في المجال السياسي العربي المعاصر، الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي، 2007 ص ص 38. 39.

13- مهدي علي أبو فظيم، الربيع العربي: الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين، لبنان: مدوورد للنشر 2011، ص ص 12-22.

14 . وليد عبد الحي، حضور التاريخ: مند اللحظة الراهنة إلى الأفاق المستقبلية، في كتاب مجموعة من المؤلفين، الانفجار العربي: في الأبعاد الثقافية والسياسية، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص 235_ 236

15 . المرجع نفسه، ص 236

16 - حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر: خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري: 1981-2005، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2006. ص ص 33 -38

17 - لتفاصيل أكثر حول الثورة التونسية ارجع الى، مجموعة من المؤلفين، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012. وكتاب، أيمن البوغانمي، دولة ما بعد الثورة، تونس: المغاربية للطباعة والنشر، 2011. وكتاب منصف المرزوقي الصادر باللغة الفرنسية:

Moncef Marzouki , L'invention d'une démocratie : les leçons del'expérience tunisienne , Paris, La Découverte, 2013

18 -http://www.france24.com/ar/

19 - جوناثان برودر، ثورات لم تكتمل: رؤية أمريكية لمسار التحول الديمقراطي في دول الربيع العرب، السياسة الدولية، على الرابط:

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/5/25/2480/.

20 - سفيان الشينباري، الربيع العربي يعيد رسم خارطة الشرق الأوسط، على الرابط:
http://www.amad.ps/ar/?Action=Details&ID=20904